السياسة التركية تجاه الازمة السورية

أ.م.د. هيفاء احمد محمد

قسم دراسة الازمات

لقد تطورت العلاقات السورية التركية بعد عام ٢٠٠٢ مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة ، ليقدم على خطوات للتقارب مع سوريا ، وتحولت العلاقة بين البلدين من حالة التوتر الى التقارب ، وصولا الى دخول الطرفين في حوار استراتيجي كان من اهم نتائجه حل جميع اشكاليات الحرب الباردة وتوقيع اتفاقيات عدة . وكانت قمة هذه الاتفاقيات توقيعهما اتفاقية تاسيس مجلس تعاون ستراتيجي وذلك في ١٦ ايلول ٢٠٠٩ ورفعت اثره تاشيرات الدخول باتفاق البلدين على الغائها في خطوة احدثت تغييرا جذرية في طبيعة العلاقات بينهما.وقد دخلت العلاقات السورية التركية مرحلة غير مسبوقة بعد توقيع الاتفاق السابق ذكره، وتم تاسيس مجلس للتعاون الاسترتيجي ، ويكشف هذا المشهد مستوى متميزا من الانفتاح والتفاهم على مختلف المستويات وسعي الطرفان للوصول الى مرتبة التفاهم الاستراتيجي .

لكن هذا التحالف اصيب بانتكاسة مع بدء الازمة السورية في اذار ٢٠١١ اذ جاء الموقف التركي معارضا لاسلوب النظام السوري في مواجهة الاحتجاجات الشعبية، لكن هذا الموقف جاء متدرجا من النظام السوري من مطالبته بالتغيير والاصلاح بقيادة الرئيس بشار الاسد ودعوته لاطلاق عملية اصلاح ديمقراطي استجابة للمطالب الشعبية ، ومع استمرار الازمة السورية وتصاعد تاثيرها على الداخل التركي المحاذي للاراضي السورية ، خصوصا مع بدا توافد افواج من اللاجئين باتجاه الاراضي التركية ، بدأت القيادة التركية ترفع لهجتها في الحديث مع القيادة السورية، وضرورة اسراع هذه الاخيرة بالاصلاح والتغيير السياسي والغاء قوانين الطوارئ وتبني مطالب المعارضة ، وكانت تركيا لاتزال حتى ايار ٢٠١١ ترى ان خطتها لحلحلة الازمة لازالت المطروحة ولم تتجاوزها التطورات، الا انها لم يكن بالامكان ابقاؤها في ظل الضغوطات الداخلية والاقليمية التي تعرضت لها الحكومة التركية ، فهي رات انها امام خيارين، اما الاستمرار في الوقوف الى جانب قيادة الرئيس بشار الاسد الشريك الاسترتيجي والدفاع عنه والمراهنة على قدراته في اخراج البلاد من ازمتها، او ترجيح خيار

التغيير الذي تصر عليه المعارضة السورية التي بدات تستقطب انصار في الداخل وتعاطف دولي في الخارج ، ومن هنا كان استقبال تركيا لرموز المعارضة السورية ومحاولتها اقناع الجانبين النظام والمعارضة ، بالتخلي عن لغة التصلب والمواجهة، للخروج من الازمة. ويلاحظ المتابعين ان المطالب التركية، لم يتم الاستجابة لها وكان الرد الحكومي السوري الاستمرار بالمحاولة لقمع الانتفاضة الشعبية بالقوة واستخدام الحسم العسكري – الامني بدلا من اجراء اصلاحات حقيقية ترضي المعارضة، والمنتفضين، ورغم ادعاء الحكومة التركية انها كانت تنظر الى الحكومة السورية انها نظيرتها الشرعية، وانها لم تسعى حتى حزيران ٢٠١١ لاجراء اتصال مع المعارضة السورية حسبما قال وزير الخارجية احمد داود اوغلو، لكنها في الواقع استضافة المؤتمر الاول للمعارضة في انطاليا في حزيران من العام نفسه الذي شاركت فيه المعارضة السورية بمشاركة جميع الطوائف السورية.

ومع تفاقم الاوضاع الامنية عند الحدود مع سوريا وبدء حركة نزوح باتجاه الحدود التركية، بدات الحكومة التركية بمناقشة كل الاحتمالات، في ظل الاستعداد للاسوء في ضوء استغلال حزب العمال الكردستاني للوضع الامني على الحدود للدخول من خلال حركة لجوء للمواطنين السوريين، لهذا كان هناك اقتراح انشاء ملاذات امنة داخل الاراضي السورية للحد من انعكاس الاوضاع الامنية السورية، على المناطق المحاذية للاراضي التركية في المنطقة الجنوبية التي ينشط فيها هذا الحزب المسلح . ان الحكومة التركية كانت دائما تؤكد انها لاتتدخل في الشان السوري وان كل ما تسعى اليه اقناع النظام السوري باجراء الاصلاحات، الا ان واقع الحال يظهر انها تدعم حركة المعارضة وما استضافتها لمؤتمر المعارضة في انطاليا الا دليل على ذلك ومن يتابع الشعارات التي رفعت في هذا المؤتمر والسعي من خلاله لانشاء مجالس استشارية للثورة السورية، الا دليل على دعم تركيا للمعارضة السورية. كما ينبغي النظر إلى أن الموقف التركي هذا على أنه تعبير عن إحساس بفائض القوة وامتلاك العديد من أوراق الأزمة السورية، إذ قامت تركيا في الفترة الاولى للازمة، بسلسلة خطوات جعلت منها قوة مؤثرة وممسكة بخيوط الأزمة السورية، ولعل من أهم الخطوات :

١- تركيا كانت الدولة السباقة إلى احتضان المعارضة السورية ولا سيما حركة الإخوان المسلمين حيث نظمت سلسلة مؤتمرات للمعارضة السورية في أنطاليا وأنقرة وإسطنبول وصولا إلى تشكيل المجلس الوطني السوري.
٢- فرض سلسلة عقوبات اقتصادية وتجارية على سوريا كان أبرزها إعلان أنقرة عن وقف جميع اتفاقيات التعاون مع سوريا وفرض إجراءات عقابية ضد العديد من المسؤولين السوريين، من منع للسفر، مع التلويح الدائم بعقوبات أشد..

٣- التنسيق المتواصل مع الجامعة العربية والولايات المتحدة ، وهذا ما اشار اليه رجب طيب اردوغان ان بلاده تنسق مع الولايات المتحدة للضغط على سوريا، ومع العديد من الدول الأوروبية بشأن اتخاذ المزيد من الإجراءات ضد النظام السوري.

٤- إن تركيا هي الدولة الوحيدة التي أمنت الملاذ الآمن للجيش السوري الحر، اذ كان العمل على تشكيل مجلس عسكري على غرار المجلس الوطني، وتأكيد الجانبين على وحدة الجهود والتنسيق في المجالين السياسي والعسكري.

لذلك بامكاننا القول بان تركيا تحركت بشكل تصاعدي تجاه الوضع السوري، اذ بدأ القادة الأتراك ، يتحدثون عن أن كل الخيارات بما فيها العسكرية باتت مطروحة بعد أن كانوا، يحرصون على عدم الحديث عن الإجراءات العسكرية بما في ذلك إقامة منطقة أمنية داخل الأراضي السورية. ولعل ما يزيد من عوامل الصدام التركي–السوري هو أنه مع تطور الموقف التركي إزاء الأزمة السورية تخلت دمشق عن السعي لامتصاص الموقف التركي وانتقلت إلى موقع المواجهة والرد على الخطوات التركية. اذ ردت هي الأخرى باتخاذ إجراءات اقتصادية ضد تركيا ، فضلا عن محاولة تحسين العلاقة مع المعارضة التركية وتحديدا حزب الشعب الجمهوري الذي يعادي أردوغان وحزبه وكذلك، محاولة التقرب من حزب العمال الكردستاني الذي وجه ضربات للجيش التركي، بما يعني أن كل طرف دخل في رهان على كسر إرادة الآخر عبر مجموعة من الأوراق والرهانات.

إنّ الموقف التركي من الأزمة السورية تحرّك بشكل تصاعدي للضّغط على الأسد. راهنت تركيا على إمكانية إسقاط النظام السوري بسرعة، بعد أن انتفض الشعب السوري بصورة لم تكن متوقعة. وعندما ضربت الصواريخ السورية المقاتلة التركية إف–٤ في يونيو ٢٠١٢، قامت تركيا بتدويل الحادث، وأعلنت أنها ستتعامل مع النشاط العسكري السوري قرب الحدود التركية كعمل عدواني. ومنذ ذلك الحين، عملت تركيا على تعزيز وجودها العسكري قرب الحدود مع الاحتفاظ بحقها في الرد في الوقت الذي تختاره. وفي أعقاب ذلك، انسحبت قوات النظام من مناطق كثيرة في الشمال، مما سمح للجماعات التابعة لحزب العمال الكردستاني في بسط سيطرتها على المدن الصغيرة. أعلن رئيس الوزراء أردوغان أن من بين الخيارات التي ينبغي أن ياخذها حلف شمال الأطلسي والحلفاء بعين الاعتبار انشاء منطقة عازلة، ونظرا لمعارضتها التدخل العسكري المباشر، اعتمدت تركيا نهج التدويل والأممية في التعامل مع الأزمة وقامت بدعم المعارضة. وكجار يسعى إلى تغيير النظام في سوريا، أشارت تقارير إلى أن تركيا يمكنهاغض الطرف عن تدفق الأسلحة إلى المعارضة، فليست هناك سوق سوداء للأسلحة في تركيا، والدولة هي وحدها من يمكن أن يوفر الأسلحة إذا أرادت ذلك. كما أن دول خليجية تشارك في تقديم بعض الاموال والأسلحة إلى المعارضة، فقد ازدادت الآلة العسكرية على الأرض، وارتفعت الأصوات الداعية لتسليح المعارضة.

ولكن مع استمرار الازمة السورية لاكثر من سنوات ثلاث فقد بدا أن عدم الاستقرار في سوريا ستكون له عواقب أمنية خطيرة على تركيا ، فقد أضر قمع نظام الأسد للانتفاضة السورية بمصالح تركيا الأمنية والاقتصادية والمتابع للسياسة التركية تجاه الأزمة السورية لا بد أن يرى أن مسار هذه الأزمة سار خلافا لتوقعات السياسة التركية حتى الآن، إذ إن التقديرات التركية كانت تقوم على أن قضية إسقاط النظام السوري قضية مؤكدة، وأنها مسألة وقت لا أكثر، وأن هذا الوقت لن يطول.

وعليه انخرطت بقوة في الأزمة السورية ودعمت المعارضة السورية بشقيها السياسي والعسكري وتحركت خلال الفترة الماضية إقليميا ودوليا من أجل إقامة منطقة أمنية وعزل للنظام السوري على أمل أن تكون الدولة الإقليمية الأكثر استفادة من سقوط هذا النظام، لكن الذي جرى أن الأزمة السورية تحولت مع الأيام إلى أزمة إقليمية ودولية متداخلة الأبعاد.

ولعل السبب الأساسي لذلك يعود إلى الموقع الجغرافي لسوريا وتضارب الإستراتيجيات الدولية في هذه المنطقة الحساسة من العالم حيث إسرائيل، فضلا عن طبيعة التحالفات التي أقامها النظام السوري خلال العقود الماضية في ظل دعم روسي وإيراني غير مسبوق له ، وبسبب كل ذلك فإن السياسة التركية تجاه الأزمة السورية بدت وكأن تقديراتها لم تكن دقيقة، ومع الزمن باتت في امتحان مع نفسها ومصداقيتها، وعلى الأرض بدت وكأنها في حالة استنزاف، خاصة في ظل التداعيات التي انعكست على الأمن القومي التركي بعد أن تحولت الحدود التركية السورية إلى ما يشبه الحدود الباكستانية–الأفغانية، لا سيما بعد حوادث وتفجيرات أمنية شهدتها المناطق التركية المحاذية للحدود السورية، حيث بتنا نسمع تهديدات مباشرة من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لتركيا وسط حالة احتراب بين التنظيم ومقاتلي الجيش السوري الحر بالمناطق الشمالية من البلاد. وهذا ما دفع المعارضة التركية الى استثمار هذه التداعيات ضد حكومة اردوغان والتحذير من خطر انتقال الجماعات المسلحة الى الداخل التركي خاصة في ظل سيطرة بعض هذه الجماعات على المعابر الحدودية بين البلدين ، ولعل ما عمق تحديات للسياسة التركية تجاه الازمة السورية ان هذه التداعيات ترافقت مع تطورات نجملها بالاتي:–

١– التوافق الأميركي الروسي على حل الأزمة السورية سياسيا ودبلوماسيا عقب الاتفاق على إزالة الأسلحة الكيميائية السورية، وكان هذا التوافق بمثابة خيبة تركية من السياسة الأميركية التي تراجعت عن خيار الضربة العسكرية، إذ بدا الأمر لتركيا والعديد من الدول الأخرى وكأنه تخلٍ أميركي عن مسألة إسقاط النظام السوري.

.

٢- شكل اسقاط نظام الرئيس محمد مرسي ضربة للمشروع الاقليمي التركي بعد ان اعتقدت ان العلاقة بين الجانبيين ستفتح افاقا واسعة امام السياسة التركية في العالم العربي، وقد كان من التداعيات السلبية لما جرى في مصر على السياسة التركية بروز خلافات تركية خليجية على خلفية التباين في المواقف من احداث مصر.

٣-التقارب الأميركي الإيراني عقب اتفاق جنيف النووي، إذ إن هذا الاتفاق أعطى الدبلوماسية الإيرانية آفاقا جديدة للعلاقة بالولايات المتحدة التي تشهد علاقاتها مع تركيا حالات من الفتور والتوتر غير المعلن، رغم أن تركيا تاريخيا هي حليفة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حيث التنافس بينها وبين إسرائيل وإيران على امتلاك عناصر جديدة من القوة والقدرة على التحرك لرسم المعالم الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط.

لذلك بدأت الحكومة التركية في الآونة الأخيرة تجري مراجعة جدية لسياساتها تجاه سورية، فحسنت من علاقاتها مع إيران الحليف القوي للنظام السوري، وأعلنت تأييدها لمؤتمر جنيف، وشرعت في الحد من دخول المقاتلين إلى سورية، بل شرعت في بناء سور على امتداد الحدود السورية التركية. كل هذه الإجراءات من جانب تركيا تشي بأن السياسة التركية تجاه سورية سوف تشهد انعطافة جديدة.

أن هذه الانعطافة ستنسحب أيضا على الأزمة السورية في المرحلة المقبلة من بوابة محاربة الإرهاب في ظل المعطيات التي تشير إلى أن الغرب غير جاد بإسقاط النظام السوري، وأن مسار الأزمة السورية وصل إلى مرحلة تدمير سوريا وتفكيكها في ظل عجز دولي، ولعل هذا ما يقف وراء الحديث التركي في طهران عن الحل السياسي والتعاون بمجال محاربة الإرهاب كمحاولة لتهدئة الصراع الدائر (بالوكالة) على الأراضي السورية. ويرى قسم آخر أن سياسة تغيير الاتجاهات بفعل التطورات الإقليمية والدولية، وموازنة تركيا لمصالحها من خلال تحسين علاقتها مع دول الجوار، والعمل على الحد من مخاطر الانقسام الطائفي في المنطقة، كل ذلك لا يعني تغير الموقف من الأزمة السورية ومسألة إسقاط النظام السوري، خاصة أن العلاقة بين الجانبين وصلت إلى مرحلة القطيعة والصدام .في الواقع، من الواضح أنه لا يمكن النظر إلى السياسة الخارجية التركية ومحاولة فهم خياراتها إزاء الأزمة السورية دون إدراك حساسية موقع تركيا الجغرافي ، وما يترتب على هذا الموقع من استحقاقات خارجية وداخلية تؤثر في تحديد توجه السياسة التركية من هذه الأزمة. وينطلق الموقف السياسي لحكومة حزب العدالة والتنمية من حسابات سياسية بعدم إمكانية الحل السياسي مع النظام السوري، وهو في العمق يرى أن سياسة تغيير والاتجاهات ليست سوى مرحلة مؤقتة فرضتها المتغيرات الإقليمية والدولية.

بمعنى آخر، تعتقد تركيا بصحة المراهنة على عامل الزمن في مسألة إسقاط النظام السوري، سواء في دفع

الخيار العسكري مجددا إلى الطاولة انطلاقا من القناعة بأن مفاوضات جنيف لن تسفر عن حل سياسي، أو حتى إسقاط النظام بفعل عوامل داخلية من خلال تغير موازين القوى على الأرض